

تعزيز قدرات مؤسسات الرقابة المالية في القطاع الأمني الفلسطيني



DCAF

مركز لتطوير
القطاع الأمني
وسيادة القانون

تقرير تقييم الاحتياجات التدريبية تعزيز قدرات مؤسسات الرقابة المالية في القطاع الأمني الفلسطيني



DCAF

مركز لتطوير
القطاع الأمني
وسيادة القانون

نبذة عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)

يدعم مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) الحكم الرشيد وإصلاح القطاع الأمني، ويجري المركز أبحاثاً حول الممارسات الجيدة، ويشجع على وضع المعايير الملائمة على الصعيدين القومي والدولي، ويقدم توصيات تتعلق بالسياسات، كما يقدم أيضاً النصح والمشورة وبرامج المساعدة داخل البلاد، ولمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) شركاء منهم الحكومات والمجالس البرلمانية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية وأجهزة الأمن مثل: الشرطة والسلطة القضائية وهيئات المخابرات وأجهزة أمن الحدود والقوات المسلحة.

الناشر

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)

Chemin Eugène-Rigot 2E
P.O. Box 1360
1202 Geneva
Switzerland

٠٠ ٩٤ ٧٣٠ (٢٢) +٤١ هاتف
٠٥ ٩٤ ٧٣٠ (٢٢) +٤١ فاكس

www.dcaf.ch

جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، ٢٠١٥

هيئة التحرير

انتصار أبوخلف
ريغيولا كوفمان
أرنولد ثيوتهولد
خرمان ريبس سواريز
جين رايس
زولتان فنسل

مساعد الترجمة

ياسين نور الدين السيد

تحرير اللغة الإنجليزية

فيلكس توسا
انتصار أبوخلف

التصميم والتنسيق

وائل دويك

ملاحظة:

تم إصدار هذه النشرة بمساعدة من الاتحاد الأوروبي (EU)، يتحمل مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وحده المسؤولية عن محتوى هذه النشرة، ولا يمكن أن يفسر هذا المحتوى على أنه يعكس وجهات نظر الاتحاد الأوروبي في أي حال من الأحوال.



قائمة المحتويات

٤	مقدمة
٥	١- الرقابة المالية في القطاع الأمني الفلسطيني
٥	• الإطار المؤسسي
٥	• التحديات التي تواجه قطاع الرقابة المالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
٥	• إعداد إطار النزاهة في القطاع الأمني الفلسطيني
٦	• بيان المشكلة
٧	٢- تقييم الاحتياجات التدريبية
٧	• تقييم الاحتياجات لغايات بناء الأرضية اللازمة لبناء القدرات
٧	• المنهجية
٧	• النتائج
١٠	٣- التوصيات والخطوات التالية
١١	الملحق (١): قائمة بأسماء أعضاء فريق العمل
١٢	الملحق (٢): تحديد المؤسسات الفلسطينية التي تشارك في إجراءات الرقابة المالية على القطاع الأمني

مقدمة

٣- الآليات والإجراءات المرعية في تنفيذ إجراءات الرقابة المالية في القطاع الأمني.

٤- دور الجهات المانحة.

٥- القدرات التي يتمتع بها موظفو مؤسسات الرقابة المالية وفرص التطوير المهني المتاحة لهم.

وفي العام ٢٠١٣، شكّل مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وديوان الرقابة المالية والإدارية فريق عمل، يضم ممثلين عن المؤسسات الرئيسية التي تعمل في مجال الرقابة المالية، من أجل مناقشة هذه المسائل وتحديد المجالات التي يمكن فيها لبناء القدرات أن يعزز أعمال الرقابة المالية في القطاع الأمني. وقد عقد فريق العمل أربعة اجتماعات خلال الفترة الواقعة بين شهريّ أيار/مايو وتموز/يوليو ٢٠١٣. وشارك في هذه الاجتماعات كبار المسؤولين من مؤسسات الرقابة المالية الرئيسية (انظر الملحق (١) للاطلاع على قائمة كاملة بأسماء أعضاء فريق العمل). وكان الهدف من تنظيم اجتماعات هذا الفريق يتمثل في إطلاق إجراءات تشاركية تستهدف تقييم الاحتياجات التدريبية التي تلزم المؤسسات المعنية بالرقابة المالية.

قرر أعضاء فريق العمل، في محصلة النقاشات التي أجروها، ضرورة العمل على تعزيز فهم الموظفين العاملين في مؤسساتهم والارتقاء به في المجالات التالية: الإطار القانوني الناظم لإجراءات الرقابة المالية في القطاع الأمني، وإجراءات إعداد الموازنات المخصصة للقطاع الأمني، والآليات والإجراءات المرعية في تنفيذ إجراءات الرقابة المالية على القطاع الأمني، ودور الجهات المانحة، والقدرات التي يتمتع بها موظفو مؤسسات الرقابة المالية وفرص التطوير المهني المتاحة لهم.

ينوي مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وديوان الرقابة المالية والإدارية تنفيذ الإجراءات التالية بناءً على القضايا التي أثارها أعضاء فريق العمل في هذا التقييم:

- تنظيم دورتين تدريبيتين تستهدفان إسناد الموظفين العاملين في مؤسسات الرقابة المالية وبناء قدراتهم.
- صياغة ورقة عمل وتوجيهها إلى دوائر صنع القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية، بحيث تشمل التوصيات التي تبين الإجراءات الكفيلة بتعزيز منظومة الرقابة المالية في القطاع الأمني الفلسطيني.

تكمن الغاية من هذا التقرير في استعراض النتائج الرئيسية التي خلص إليها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في تقييم الاحتياجات التدريبية التي تلزم المؤسسات المعنية بالرقابة المالية في القطاع الأمني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد سعى تقييم الاحتياجات المذكور إلى تحديد المجالات التي يستطيع فيها تطوير قدرات هذه المؤسسات والارتقاء بها أن يسهم إسهاماً مباشراً في تعزيز إجراءات الرقابة المالية فيها.

فلا تطبق مؤسسات الرقابة المالية القائمة ودوائر الرقابة المالية المشكلة في مؤسسات القطاع الأمني، في هذه الآونة، إجراءات موحدة في ممارسة الرقابة، فكل مؤسسة ودائرة تزاوّل عملها بناءً على المبادرات الشخصية التي يطلقها مدراؤها في مجال الرقابة المالية. ونتيجةً لذلك، فقد أعدت هيئات الرقابة المذكورة إجراءاتها ومنهجياتها الخاصة في تنفيذ أعمال الرقابة المالية، دون اعتماد مجموعة موحدة من الإجراءات والأنظمة التي تطبّق في جميع المؤسسات ذات الصلة. وقد يفتح هذا الأمر الباب على مصراعيه أمام الفرص المواتية لسوء الإدارة وارتكاب جرائم الفساد، وقد يجعل المهمة التي ينفذها ديوان الرقابة المالية والإدارية (وهو المؤسسة المستقلة التي تتولى إنفاذ إجراءات الرقابة في فلسطين) في ممارسة رقابته على جميع القوى الأمنية والسلطات التنفيذية على قدر بالغ من الصعوبة وتستغرق الكثير من الوقت لإنجازها.

وفضلاً عن ذلك، فغالباً ما يفتقر الموظفون العاملون في مؤسسات الإدارة والرقابة المالية إلى المعرفة والخبرة المطلوبتين في الممارسات الدولية الفضلى والمهارات المتخصصة التي تلزمهم في تنفيذ إجراءات الرقابة المالية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة، مما يتسبب في عوق أدائهم وتأخره.

وفي هذا السياق، فقد عمل مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وديوان الرقابة المالية والإدارية يداً بيد على معالجة هذه المسائل، التي تحول دون تنفيذ الإجراءات الجيدة المرعية في الرقابة المالية في القطاع الأمني الفلسطيني. وقد حدد المركز والديوان، بفضل النشاطات والمشاورات المشتركة التي أجريها على مدى السنوات الماضية، عدداً من المجالات الرئيسية التي يحتاج الموظفون العاملون فيها إلى الدعم الفني من أجل تطوير قدراتهم والنهوض بها.

١- الإطار القانوني الناظم للرقابة المالية في القطاع الأمني.

٢- إجراءات إعداد الموازنات المخصصة للقطاع الأمني.

١- الرقابة المالية في القطاع الأمني الفلسطيني

الإطار المؤسسي

يواجه الديوان المعوقات التي تحد من قدرته على تنفيذ السياسات المرتبطة بالرقابة والتفتيش على عمل الحكومة والمؤسسات والأجهزة العامة. وفي الواقع، يشكل المجلس التشريعي الهيئة الوحيدة التي تستطيع إخضاع السلطة التنفيذية والقوات الأمنية للمساءلة عن أعمالها. ولا يستطيع أي جهاز أو مؤسسة حكومية أخرى أن تستحوذ على مهمة الرقابة التي تضطلع السلطة التشريعية بها.

إعداد إطار النزاهة في القطاع الأمني الفلسطيني

ينطوي مصطلح 'إطار النزاهة' على فكرة النزاهة باعتبارها مؤشراً على أن نظاماً ما يؤدي عمله على الوجه الأمثل. ومن وجهة نظر فنية، «تنطبق النزاهة على الأشياء للحكم على جودة النظام. وفي هذا السياق، تعني النزاهة أن النظام يعمل بشكل كامل وسليم. ويمكن القول أن النظام يتمتع بالنزاهة إذا كان يعمل على النحو المنشود ويتفق بسلاسة مع النظام الأكبر الذي يعد جزءاً منه»^٢ وحسب التعريف الذي تورده منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 'يجمع إطار النزاهة بين طياته الوثائق والإجراءات والهيكليات اللازمة لتعزيز النزاهة ومنع الفساد في المؤسسات العامة'.^٣

وعلى الرغم من غياب السلطة التشريعية التي تزاو عملها على الوجه المطلوب، فقد بذلت السلطة الوطنية الفلسطينية مساع حثيثة ترمي إلى إعداد إطار فلسطيني سليم للنزاهة من أجل تعزيز مستوى الشفافية والمساءلة في مؤسساتها وأجهزتها. فعلى سبيل المثال، أنشأت السلطة الفلسطينية هيئة مكافحة الفساد في العام ٢٠١١ ونشرت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤، التي أعدتها الهيئة بغية مكافحة الفرص المواتية لارتكاب جرائم الفساد.

ومع ذلك، فما تزال بعض التحديات قائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فبادئ ذي بدء، تفتقر مؤسسات الرقابة المالية والإدارية الفلسطينية إلى الإمكانيات والاستقلال في عملها. وثانياً، تقتضي الضرورة ترجمة إستراتيجية مكافحة الفساد إلى إجراءات ملموسة على صعيد الإصلاح القانوني والمؤسسي. وأخيراً، يعاني الإطار القانوني الناظم لأعمال

تعتبر الرقابة المالية في القطاع الأمني مهمة لأنها تكفل خضوع الأجهزة التي توفر الخدمات الأمنية للمساءلة عن استخدام الأموال العامة. ويستدعي الحكم الرشيد للقطاع الأمني وجود مؤسسات الرقابة المالية الداخلية والخارجية التي تتميز بقوتها وكفاءتها، إلى جانب أطراف غير رسمية لممارسة هذه الرقابة. ومن جملة المؤسسات والأطراف التي تتولى أعمال الرقابة المالية الوزارات، والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والبرلمانات، وهيئات مكافحة الفساد ومنظمات المجتمع المدني. وتشمل المؤسسات الرئيسية التي تشارك في أعمال الرقابة المالية في القطاع الأمني في الأراضي الفلسطينية المحتلة المجلس التشريعي الفلسطيني، وديوان الرئاسة، وديوان الرقابة المالية والإدارية، ومجلس الوزراء، وهيئة مكافحة الفساد، والإدارة المالية المركزية (العسكرية)، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية، ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية (قوات الأمن الوطني وجهاز المخابرات العامة).

وما تزال السلطة الوطنية الفلسطينية (التي باتت الآن دولة فلسطين)، تنفذ جملة من الخطوات التي ترمي إلى تعزيز النزاهة ومنع الفساد في مؤسسات القطاع الأمني الفلسطيني منذ العام ٢٠٠٨. وقد اشتملت هذه المساعي على إنشاء هيئة مكافحة الفساد في العام ٢٠١١، والتي تمثل جهازاً مستقلاً يملك الصلاحيات التي تخوله التحقيق في قضايا الفساد في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

التحديات التي تواجه قطاع الرقابة المالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

لقد تسبب الانقسام السياسي وانعدام الاستقرار الذي ساد الأراضي الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٧ في تعطيل المجلس التشريعي عن ممارسة عمله بفعل الخلافات السياسية، التي أفضت إلى تولي حركة فتح الحكم في الضفة الغربية وتولي حكومة الأمر الواقع التي تترأسها حركة حماس الحكم في قطاع غزة. فقد حال هذا الأمر دون سن تشريعات جديدة، وتسبب في إعاقة أعمال ديوان الرقابة المالية والإدارية لأن المجلس التشريعي لم يعد يرد على التقارير والتوصيات التي يرفعها الديوان إليه. ومع غياب متابعة المجلس التشريعي،

^٢ تاغاريف، تودور، (المحرر)، (٢٠١٠)، بناء النزاهة والحد من الفساد في قطاع الدفاع: خلاصة وافية لأفضل الممارسات، مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، ص. ١٦٨.

^٣ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إطار النزاهة، <http://www.oecd.org/gov/44462729.pdf>.

^١ ماسون، نيكولاس، ولينا أندرسون ومحمد صلاح الدين، (٢٠١٢)، دليل إرشادي: تعزيز الرقابة المالية في القطاع الأمني، مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، ص. ١١.

الرقابة المالية والإدارية من الثغرات وجوانب الخلل والقصور التي تشوبه^٤.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تطبق مؤسسات الرقابة المالية القائمة ودوائر الرقابة في كل جهاز من الأجهزة الأمنية وهيئات الإدارة والرقابة فيها إجراءات موحدة لممارسة الرقابة في هذه الأثناء. فكل مؤسسة تعمل على هدي المبادرات الشخصية التي يريها مديرها. وفي هذا السياق، أشار عدد من الموظفين العاملين في مؤسسات الرقابة المالية إلى أنهم هم من يتولون إعداد الإجراءات والمنهجيات التي ينفذونها في عملهم، دون أن يملكو الخلفية التعليمية أو المهارات المتخصصة التي تمكنهم من تنفيذ إجراءات الرقابة المالية، وذلك لأن المؤسسات التي يعملون فيها تفتقر إلى الإجراءات والأنظمة الرسمية ذات الصلة. ونتيجة لذلك، أعدت مؤسسات الرقابة المالية المختلفة إجراءاتها ومنهجيات عملها الخاصة بها وبشكل منعزل عن بعضها بعضاً.

ولا مناص من بروز العقبات التي تواجه العمل على إعداد الموازنات الأمنية بجميع مراحلها (الصياغة، والإقرار، والتنفيذ والتقييم) دون توفر الآليات التي تضمن فعالية الرقابة المالية ونجاحتها. وفي الواقع، تتسبب هذه العقبات في عوق المساعي التي تستهدف بلوغ الشفافية التامة، كما تفرز تأثيراتها على دورة الموازنة بعمومها. ومن جملة الصعوبات المشتركة التي تواجهها الأجهزة الأمنية في هذا المضمار غموض إجراءات إعداد السياسات الأمنية، والسرية التي تلف النفقات السابقة، وغياب الشفافية في نفقات القطاع الأمني وإجراءات الإنفاق المعتمدة فيه. كما يضيف الانتقار إلى آليات الرقابة الموحدة في جميع الأجهزة الأمنية والوزارات الحكومية الغموض على إجراءات الإنفاق، مما يجعل من مهمة الرقابة التي ينفذها ديوان الرقابة والإدارية مهمة معقدة لا تتسم بالكفاءة وتفتقر إلى التدابير التي تكفل تعزيز الشفافية والمساءلة وترسيخهما. وفضلاً عن ذلك، فمن شأن غياب هذه الآليات الرقابية الموحدة أن تتيح الفرص المواتية لارتكاب جرائم الفساد والتعمية على هدر الأموال العامة.

وفضلاً عن هذه المشاكل التنظيمية، فقد أفضى تعطل السلطة التشريعية عن ممارسة عملها إلى ضعف الإطار القانوني الذي ينظم عمل مؤسسات الرقابة المالية وقصوره. ولذلك، تقتضي الضرورة تفعيل عمل السلطة التشريعية، التي تملك القدرة على إعداد القوانين والأنظمة وصياغتها وتعديل القوانين السارية بغية تعزيز قدرات مؤسسات الرقابة المالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

^٤ مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، (٢٠١٣)، دليل التشريعات السارية في فلسطين: الرقابة المالية والإدارية في القطاع الأمني، ص. ٤.

وفي هذا الإطار، فقد اقترحت لجنة داخلية من وزارة المالية، في العام ٢٠١٠، إجراء بعض التعديلات على هذه القوانين، ولا سيما على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥ بالنظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة وتعديلاته الصادرة في العام ٢٠١٠. وقد رُفعت هذه التعديلات إلى الرئيس لإقرارها، غير أن ردّاً لم يصدر بشأنها بعد. وفي الواقع، تبرز جوانب الخلل والقصور التي تشوب الإطار القانوني الناظم للرقابة المالية في القطاع الأمني آثاراً سلبية على الأداء العام لهذه المؤسسات، مما يتسبب في بطء عملها على تنفيذ المهام الموكلة إليها وإنجازها على الوجه المقرر.

بيان المشكلة

لا تطبق مؤسسات الرقابة المالية القائمة ودوائر الرقابة في القطاع الأمني، في هذه الآونة، إجراءات موحدة تنظم ممارسة أعمال الرقابة بسبب افتقارها إلى إطار قانوني واضح يتكفل بتنظيم إجراءات الرقابة المالية والإدارية^١. ومن شأن غياب هذه الإجراءات الرقابية الموحدة أن يعوق إجراءات عمل المؤسسات والدوائر المذكورة، مما يهيئ الفرص المواتية لسوء الإدارة وارتكاب جرائم الفساد. وعلاوةً على ذلك، تمسي الرقابة على جميع القوى الأمنية والسلطات التنفيذية مهمة بالغة الصعوبة وتستغرق وقتاً طويلاً لإنجازها.

وغالباً ما يفتقر الموظفون العاملون في مؤسسات الإدارة المالية والرقابة إلى المعرفة بالممارسات الدولية الفضلى والمهارات المتخصصة التي تلزمهم في إنفاذ إجراءات الرقابة المالية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة، مما يتسبب في عوق أداء هذه المؤسسات وتأخره.

وأخيراً، تفتقر مؤسسات الرقابة المالية والإدارية الفلسطينية إلى الاستقلال الذي تحتاج إليه لكي تتمكن من تنفيذ إجراءات الرقابة المالية على نحو يتواءم مع المعايير الدولية ذات الصلة.

٢- تقييم الاحتياجات التدريبية

على نظرة عامة حول المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات في عملها. وبناءً على هذه المشاورات التمهيديّة، وجّه المركز والديوان الدعوة إلى ١٥ ممثلاً عن تلك المؤسسات للانضمام إلى فريق عمل يختص بتطوير قدرات مؤسسات الرقابة المالية.

وقد عقد فريق العمل أربعة اجتماعات على مدى الفترة الواقعة بين شهريّ أيار/مايو وتموز/يوليو ٢٠١٣ لتقييم الاحتياجات التدريبية لدى مؤسسات الرقابة المالية المشاركة فيه. وركّز كل اجتماع من هذه الاجتماعات الأربعة على موضوع أو موضوعين محددين من المجالات الرئيسية التي يشملها قطاع الرقابة المالية:

- الإطار القانوني الناظم للرقابة المالية في القطاع الأمني؛
- إجراءات إعداد الموازنات المخصصة للقطاع الأمني؛
- الآليات والإجراءات المرعية في تنفيذ إجراءات الرقابة المالية في القطاع الأمني؛
- دور الجهات المانحة؛
- القدرات التي يتمتع بها موظفو مؤسسات الرقابة المالية وفرص التطوير المهني المتاحة لهم.

النتائج

استعرض أعضاء فريق العمل، خلال الاجتماعات الأربعة التي عقدها، ظروف العمل الحالية في مؤسساتهم وعبروا عن رغبتهم في تطوير معارفهم حول كيفية تنفيذ أعمال الرقابة المالية على نحو يتسم بقدر أكبر من النجاعة والكفاءة، إلى جانب الارتقاء بمعارفهم بالممارسات الدولية الفضلى المرعية في هذه المجالات. وقد حدد مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وديوان الرقابة المالية والإدارية الاحتياجات المطلوبة في المجالات الثلاثة التالية بناءً على إجابات أعضاء فريق العمل:

١- الإطار القانوني الناظم للرقابة المالية في القطاع الأمني

صرّح معظم أعضاء فريق العمل، الذين شاركوا في الاجتماعات المذكورة، بأنهم لا يملكون سوى النزر اليسير من المعرفة بالمعايير الدولية المطبقة في قطاع الرقابة المالية. ولذلك، عبّر هؤلاء المشاركون عن رغبتهم في التعرف على الممارسات الفضلى المرعية على المستوى الدولي في هذا

تقييم الاحتياجات لغايات بناء الأرضية اللازمة لبناء القدرات

وقّع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة مذكرة تفاهم، في العام ٢٠١١، مع ديوان الرقابة المالية والإدارية من أجل تقديم المساعدة في مجال تعزيز الرقابة المالية في القطاع الأمني. وبموجب هذا الإطار، أطلق المركز والديوان في العام ٢٠١٣ مشروعاً مساعدة مؤسسات الرقابة المالية الفلسطينية في تعزيز الرقابة المالية في القطاع الأمني. ويكمن الهدف من هذا المشروع في مساعدة المؤسسات الفلسطينية المعنية على تعزيز إجراءات الرقابة المالية والنهوض بها في القطاع الأمني من خلال بناء قدرات وحدات التدقيق والرقابة المالية في عدد من مؤسسات الرقابة المالية. ويسعى المشروع، على وجه الخصوص، إلى معالجة المشاكل التي يستعرضها الفصل السابق من هذا التقرير، بما يشمل تطوير مهارات الموظفين العاملين في مؤسسات الرقابة المالية والارتقاء بقدراتهم، وتقديم المساعدة الضرورية لتوحيد إجراءات الرقابة، وإعداد التوصيات التي ترمي إلى إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي الناظم لإجراءات الرقابة المالية.

وتضم الجهات المستفيدة من هذا المشروع مؤسسات الرقابة المالية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي: المجلس التشريعي الفلسطيني، وديوان الرئاسة، وديوان الرقابة المالية والإدارية، ومجلس الوزراء، وهيئة مكافحة الفساد، والإدارة المالية المركزية (العسكرية)، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية، بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية وممثلين عن منظمات المجتمع المدني.

كما أعدّ مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وديوان الرقابة المالية والإدارية تقييماً للاحتياجات التدريبية التي تلزم الموظفين العاملين في مؤسسات الرقابة المالية. وعلى أساس النتائج التي خلص إليها هذا التقييم، فسوف يعدّ المركز والديوان النشاطات التدريبية التي تستهدف هؤلاء الموظفين وينفذونها من أجل المساهمة في تعزيز قدرات مؤسساتها وتطويرها.

المنهجية

أجرى مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، وبالتعاون مع ديوان الرقابة المالية والإدارية، المشاورات مع رؤساء مؤسسات الرقابة المالية الواردة أعلاه بغية الوقوف

كما أفاد أعضاء فريق العمل بأنهم يفتقرون إلى الخبرات اللازمة في إجراءات إعداد الموازنات، وأوصوا بأن يتلقى الموظفون المعنيون تدريباً مركزاً في المجالات التالية:

- إعداد الخطط المالية وتحليل الموازنات؛
- موازنات البرامج مقابل موازنات البنود؛
- إجراءات إعداد خطط الموازنات ومهام الرقابة بين مؤسسات الرقابة المالية الرئيسية؛
- المعايير الدولية المطبقة في قياس الأداء؛
- منهجيات التدقيق المقبولة دولياً.

٣- الآليات والإجراءات المرعية في تنفيذ إجراءات الرقابة المالية في القطاع الأمني

عبر معظم أعضاء فريق العمل عن استيائهم من غياب إجراءات واضحة تكفل تنظيم إجراءات الرقابة المالية في مؤسساتهم. فقد أعدت كل مؤسسة من المؤسسات المشاركة آلياتها الداخلية التي تنفرد بها عن غيرها لضبط أعمال الرقابة، وهو ما يجعل مهمة ديوان الرقابة المالية والإدارية

الشأن. وأكد معظم أعضاء فريق العمل على ضرورة تنظيم الدورات التدريبية القانونية التي تستهدف الموظفين العاملين في مؤسسات الرقابة المالية، كما أبدوا رغبتهم في تلقي التدريب الذي يركز على المحاور الثلاثة التالية:

- فهم الإطار القانوني وتطبيقه في عملهم
- تطوير مهاراتهم في الصياغة القانونية، وهو ما من شأنه أن يمكنهم من تحليل التعديلات اللازمة للإطار القانوني النافذ ومراجعتها واقتراحها.
- التعامل مع المعلومات السرية، حيث عبر المشاركون عن رغبتهم في اكتساب فهم متكامل حول كيفية التعامل مع المعلومات السرية، في ذات الوقت الذي يتولون فيه مراقبة الموازنات المخصصة للقطاع الأمني.

٢- إجراءات إعداد الموازنات المخصصة للقطاع الأمني

يشارك أعضاء فريق العمل بدرجات متفاوتة في إجراءات تحضير الموازنات. كما يشارك معظمهم في ممارسة الرقابة على هذه الموازنات. وبموجب أحكام القانون الفلسطيني،

الرسم البياني (١): كيف تعدّ السلطة الوطنية الفلسطينية الموازنة وتقرها بموجب أحكام التشريعات ذات الصلة^٦



بالغة الصعوبة، لأنه يتعين عليه أن يفهم الإجراءات والأنظمة الفريدة التي تطبقها كل مؤسسة بعينها وبمعزل عن غيرها. وفي هذا الإطار، ركز أعضاء فريق العمل على ضرورة تنظيم الدورات التدريبية التي تتناول المواضيع التالية:

- معايير الشفافية والمساءلة والاستقلال والنزاهة المطبقة في القطاع الأمني؛
- فهم الأدوار المختلفة التي تضطلع بها مختلف مؤسسات الرقابة المالية الفلسطينية في القطاع الأمني؛
- ممارسة المساءلة في القطاع الأمني؛
- التعامل مع المعلومات السرية في سياق تنفيذ إجراءات الرقابة؛

يتولى فريق الموازنة في وزارة المالية تحضير مشروع الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ثم يرسله إلى مجلس الوزراء لمراجعته وإقراره. وبعد ذلك، يُرفع مشروع الموازنة إلى المجلس التشريعي لإقراره والمصادقة عليه في صورته النهائية. غير أن إجراءات إعداد الموازنة تختلف على أرض الواقع، حيث يُرسل مشروع الموازنة إلى مكتب الرئيس للمصادقة عليه وإقراره بدلاً من إرساله إلى المجلس التشريعي بسبب تعطله عن ممارسة عمله.

^٦ قانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، وقرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥ بالنظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة وقرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تعديل قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥ بالنظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة. المصدر السابق.

تعزيز قدرات مؤسسات الرقابة المالية في القطاع الأمني الفلسطيني

• ينبغي أن تركز المواد التدريبية ومنهجية التدريب على آلية "التعلم من خلال العمل"، بحيث تضع الأولوية للمحاور العملية دون المحاور النظرية. كما يجب أن تركز ورشات العمل التدريبية على تطوير المهارات، لا أن تكون عبارة عن سلسلة من المحاضرات النظرية.

- توحيد الحالات الاستثنائية في إجراءات إعداد الموازنات المخصصة للقطاع الأمني وإنفاذ القانون على هذه الحالات؛
- تبادل المعلومات حول التجارب التي خاضتها الدول الأخرى والتعرف على الدروس المستفادة في قطاع الرقابة المالية في القوات الأمنية.

٤- دور الجهات المانحة في إجراءات الرقابة المالية

أشار عدد من أعضاء فريق العمل إلى أن تنفيذ المنح التي تقدمها الدول المانحة يفرض عليهم فهم الشروط التي تضعها هذه الدول على نحو وافٍ. وقد يتسبب افتقارهم إلى المعرفة المحددة بهذه الشروط في تقويض إجراءات الرقابة التي ينفذونها. لذلك، يجب أن تركز البرامج التدريبية على المحاور التالية:

- إعداد المنهجيات التي تكفل موامة الشروط التي يفرضها المانحون الدوليون مع التشريعات الفلسطينية السارية
- فهم معايير الشفافية والمساءلة التي تندرج ضمن اتفاقيات المنح الدولية ومعرفة كيفية تطبيقها على أرض الواقع.

٥- القدرات التي يتمتع بها موظفو مؤسسات الرقابة المالية وفرص التطوير المهني المتاحة لهم

تطرق أعضاء فريق العمل، في آخر اجتماع عقده، إلى الفرص المتاحة للتطوير المهني، وخرجوا بالتوصيات والطلبات التالية:

- ينبغي تنظيم دورة تدريبية تمهيدية عامة حول المواضيع الرئيسية التي تشملها الرقابة المالية، بما فيها دورة حول الموازنة وإعداد الخطط المالية الإستراتيجية متوسطة الأمد لمؤسسات القطاع الأمني وتعزيز النزاهة فيها.
- يجب على الموظفين والمسؤولين العاملين في ديوان الرقابة المالية والإدارية والمجلس التشريعي ودوائر الرقابة المالية في الوزارات والأجهزة الأمنية حضور الدورات التدريبية والمشاركة فيها من أجل تيسير التنسيق بين الدوائر المعنية والتأكد من أن جميع المشاركين يكتسبون نفس المعلومات والمهارات التي تقدمها هذه الدورات. ومن شأن هذا التدبير أن يساهم في إعداد نظام شامل وموحد للرقابة المالية، مما يساعد على الاستغناء عن الأنظمة الخاصة التي يعدها كل جهاز ومؤسسة وتطبيقها على حدة، كما هو عليه الوضع الآن.

٣- التوصيات والخطوات التالية

إلى توسيع نطاق معرفة أعضاء الفريق بالمجالات التي جرى تحديدها في تقييم الاحتياجات، والتي يستعرضها هذا التقرير.

وفضلاً عما تقدم، فسوف يعمل مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، وبناءً على توصيات من أعضاء فريق العمل، على إعداد ورقة عمل ونشرها وتوجيهها إلى دوائر صنع القرار في الوزارات الرئيسية في السلطة الوطنية الفلسطينية، والقيادة التنفيذية للقوات الأمنية وديوان الرقابة المالية والإدارية. وتتناول هذه الورقة واقع الرقابة المالية في القطاع الأمني الفلسطيني، كما تتطرق إلى نقاط القوة التي تميز منظومة الرقابة المالية في القطاع الأمني ونقاط الضعف التي تعترضها، ولن تقتصر على استعراض قدرات الموظفين المعنيين. وتختتم الورقة بجملة من التوصيات الموجهة إلى جميع الأطراف المعنية.

بناءً على تقييم الاحتياجات التدريبية، ينوي مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، وبمساندة الخبراء الدوليين وبالتعاون مع ديوان الرقابة المالية والإدارية، تنظيم سلسلة من ورشات العمل التدريبية التي تستهدف دعم قدرات الموظفين العاملين في مؤسسات الرقابة المالية وتعزيزها والنهوض بها.

وفي هذا السياق، سوف ينظم المركز أربع ورشات عمل تدريبية، تُعقد الواحدة منها على مدار يومين وتستهدف ٦٠ موظفاً من الموظفين العاملين في مؤسسات الرقابة المالية التي شاركت في تقييم الاحتياجات التدريبية. وترمي ورشات العمل التدريبية المذكورة إلى تعريف المتدربين على المبادئ الرئيسية التي تركز عليها الرقابة المالية في القطاع الأمني وإطلاعهم على المعايير الدولية المرعية في هذا المجال. وسوف يعدّ المركز، بعد ذلك، برنامجاً تدريبياً مركزاً يُعقد على مدى ثمانية أيام ويستهدف أعضاء فريق العمل. ويهدف هذا البرنامج التدريبي

الملحق (١): قائمة بأسماء أعضاء فريق العمل

المجلس التشريعي الفلسطيني

محمد صلاح الدين، مقرر لجنة الموازنة

سعيد زيد، مقرر لجنة الأمن والداخلية

ديوان الرقابة المالية والإدارية

يوسف حنتش، القائم بأعمال مدير الإدارة العامة للرقابة على الحكم

صدقي ابيسيه، مدير دائرة الرقابة

وزارة المالية

محمود زعرور، مدير عام ادارة الرقابة المالية/المدنية

عبد ابوريده، مدير عام ادارة الرقابة المالية/العسكرية

سليمان عواد، مدير دائرة الرقابة المالية/الرقابة العسكرية

ديوان الرئاسة

فايز ارشيد، مدير دائرة الرقابة المالية

مجلس الوزراء

منى عوض، مدير عام وحدة الرقابة الداخلية

الإدارة المالية المركزية (العسكرية)

إياد شامي، مدير دائرة الرقابة والتفتيش الداخلي

قوات الأمن الوطني

مهند عبد المجيد، مدير قسم الحسابات

جهاز الأمن الوقائي

عيسى جواعده، مدير الدائرة المالية

الشرطة الفلسطينية

رأفت أبو الرب، مدير قسم الحسابات والموازنة

هيئة مكافحة الفساد

عصام عبد الحليم، مدير دائرة التدقيق والتفتيش

شركة طلال أبو غزالة للتدقيق

جمال ملحم، المدير التنفيذي

الملحق (٢): تحديد المؤسسات الفلسطينية التي تشارك في إجراءات الرقابة المالية على القطاع الأمني

المساحة التشريعية	المؤسسة	الصلاحيات المتحصلة بالقطاع الأمني	تعمل تحت إشراف	عدد الموظفين	العلاقات الرئيسية	الإطار القانوني الذي ينظم المشاركة في أعمال الرقابة المالية	القوانين الناطقة بالعمل المؤسسية
التشريعية	المجلس التشريعي الفلسطيني	<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة الموازنة وإقرارها - سن القوانين بشأن الرقابة المالية - ممارسة الرقابة على مؤسسات القطاع الأمني - اللجنة الثلاثية: - مراجعة موازنة جهاز الخابرات والمصادقة عليها - لجنة الموازنة: - إعداد ومراجعة مشروع قانون الموازنة العامة - إعداد التوصيات بشأن الموازنة ورفعها إلى المجلس التشريعي - اللجنة الداخلية (تم تشكيلها ولم تُعقل بعد) - مراجعة القوانين بشأن الأمن 	الرئيس	٤ موظفين في دائرة الرقابة الإدارية والمالية	ديوان الرئاسة، وديوان الرقابة المالية والإدارية، وهيئة مكافحة الفساد ومجلس الوزراء	<ul style="list-style-type: none"> - القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ - النظام الداخلي للمجلس التشريعي لسنة ١٩٩٦ - قانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية - قرار مجلس الوزراء رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٥ بالنظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة - قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تعديل قرار مجلس الوزراء رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٥ بالنظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة 	<ul style="list-style-type: none"> - المواد (٤٧-٦٢) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ - النظام الداخلي للمجلس التشريعي لسنة ١٩٩٦
التنفيذية	ديوان الرئاسة	<ul style="list-style-type: none"> - يتولى الرقابة على العمليات المباشرة التي ينفذها جهاز الخابرات العامة - تتولى دائرة الرقابة المالية والإدارية في ديوان الرئاسة تنفيذ إجراءات الرقابة الإدارية والتفقيق المالي في ديوان الرئاسة ودأوره الإدارية (في الشؤون المدنية دون غيرها) 	الرئيس	٤ موظفين في دائرة الرقابة الإدارية والمالية	وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية	<ul style="list-style-type: none"> - قانون الخدمة المدنية رقم (٤) لسنة ١٩٩٨ - القانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٩ بشأن الطوائف للائتماع الحكومية - القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٩ بشأن اللوائح العامة - القرار بقانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١١ بشأن الشراء العام - الأنظمة والتعليمات الداخلية 	<ul style="list-style-type: none"> - المواد (٦٣) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣
مجلس الوزراء	مجلس الوزراء	<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة الموازنة العامة وإقرارها - رفع القوانين التي يناقشها المجلس التشريعي إلى ديوان الرئاسة لإقرارها - تتولى وحدة الرقابة المالية والإدارية الداخلية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء تنفيذ إجراءات الرقابة الإدارية والتفقيق المالي - ضمان استخدام الأموال العامة بصورة ناجحة وعلى نحو يتوافق مع السياسات والقوانين الرعية 	لجلس العام	ه موظفين في وحدة الرقابة المالية والإدارية	وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية	<ul style="list-style-type: none"> - قانون الخدمة المدنية رقم (٤) لسنة ١٩٩٨ - القانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٩ بشأن الطوائف للائتماع الحكومية - القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٩ بشأن اللوائح العامة - القرار بقانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١١ بشأن الشراء العام - الأنظمة والتعليمات الداخلية 	<ul style="list-style-type: none"> - المادة (٦٣) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣

تعزيز قدرات مؤسسات الرقابة المالية في القطاع الأمني الفلسطيني

السلطة	المؤسسة	الصلاحيات المتصلة بالقطاع الأمني	تعمل تحت إشراف	عدد الموظفين	العلاقات الرئيسية	الإطار القانوني الذي يتنظم المشاركة في أعمال الرقابة المالية	الوظائف المناطة لعمل المؤسسة
وزارة الداخلية	وزارة الداخلية	تتولى المسؤولية عن جميع الأموال والممتلكات والمعدات التي تملكها الأجهزة الأمنية والمعدات التي تملكها الأجهزة الأمنية	الرئيس مجلس الوزراء	٨٥ موظف في إدارة الرقابة المالية - القطاع المدني (ويوزع عدد منهم على الوزارات، حيث يعملون فيها بصفتهم مراقبين ماليين)	الاجهزة الأمنية الفلسطينية الاجهزة الامنية ديوان الرقابة المالية والإدارية	<ul style="list-style-type: none"> - المرسوم الرئاسي رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٢ - قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٥ - قانون الخدمة المدنية رقم (٤) لسنة ١٩٩٨ - القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ بشأن العطاءات للاشتغال الحكومية - القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٩ بشأن اللوائح العامة - القانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم الوزارة العامة والشؤون المالية - القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ بشأن العطاءات للاشتغال الحكومية - قانون المخبرات العامة رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ - النظام المالي لجهاز المخبرات العامة لسنة ٢٠٠٧ - نظام اللوائح والشترتبات في جهاز المخبرات العامة لسنة ٢٠٠٧ - قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٥ - قانون التقاعد العام رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ - قانون ضريبة الدخل لسنة ٢٠٠٨ حسب تعديله لسنة ٢٠١١ - قرار مجلس الوزراء رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٤ بإصدار بدلات ومصاريف مهمات العمل الرسمية - قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٠ باللائحة التنفيذية بشأن بدلات ومصاريف مهمات العمل الرسمية والدورات الخارجية لقوى الأمن الفلسطينية - قرار مجلس الوزراء بشأن تحديد مستوى الأسعار أو التعرفة الخاصة بتأمين المركبات - النظام المالي الاستثنائي الذي أقره رئيس الوزراء سلام فياض في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ 	<ul style="list-style-type: none"> - المادة (١٥) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٢ - قانون الخدمة المدنية رقم (٤) لسنة ١٩٩٨ - جميع وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة المالية	وزارة المالية	إجراءات الرقابة المالية هي من مسؤولية إدارة الرقابة المالية - القطاع المدني، وإدارة الرقابة المالية - القطاع الأمني. ويتفق هاتان الإدارتان الإجراءات التالية:	الرئيس مجلس الوزراء ديوان الرقابة المالية والإدارية وزارة الداخلية	٨٥ موظف في إدارة الرقابة المالية - القطاع المدني (ويوزع عدد منهم على الوزارات، حيث يعملون فيها بصفتهم مراقبين ماليين)	وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية الاجهزة الامنية ديوان الرقابة المالية والإدارية المركزية المالية (العسكرية)	<ul style="list-style-type: none"> - القرار بقانون بشأن الوزارة العامة لسنة ٢٠١٢ - القوانين المتصلة بشؤون الشؤون المالية العمومية، قرار مجلس الوزراء رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٥ بشأن النظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة - قرار مجلس الوزراء رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تعديل قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥ بالنظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة - القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٩ بشأن اللوائح العامة - القانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم الوزارة العامة والشؤون المالية - القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ بشأن العطاءات للاشتغال الحكومية - قانون المخبرات العامة رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ - النظام المالي لجهاز المخبرات العامة لسنة ٢٠٠٧ - نظام اللوائح والشترتبات في جهاز المخبرات العامة لسنة ٢٠٠٧ - قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٥ - قانون التقاعد العام رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ - قانون ضريبة الدخل لسنة ٢٠٠٨ حسب تعديله لسنة ٢٠١١ - قرار مجلس الوزراء رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٤ بإصدار بدلات ومصاريف مهمات العمل الرسمية - قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٠ باللائحة التنفيذية بشأن بدلات ومصاريف مهمات العمل الرسمية والدورات الخارجية لقوى الأمن الفلسطينية - قرار مجلس الوزراء بشأن تحديد مستوى الأسعار أو التعرفة الخاصة بتأمين المركبات - النظام المالي الاستثنائي الذي أقره رئيس الوزراء سلام فياض في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ 	<ul style="list-style-type: none"> - المادة (١٥) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٢ - قانون الخدمة المدنية رقم (٤) لسنة ١٩٩٨ - جميع وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية

المؤسسة	السلطة	المؤسسة	الإدارة المركزية المالية (المسكوبية)	الصلاحيات المتصلة بالقطاع الأممي	تعمل تحت إشراف	عدد الموظفين	العلاقات الرئيسية	الإطار القانوني الذي ينظم المشاركة في أعمال الرقابة المالية	القوانين الناطقة لعمل المؤسسة
	ديوان الرقابة المالية والإدارية	١٦ موظفًا في دائرة الرقابة الإدارية والمالية (حيث يعمل عدد منهم في الأجهزة الأممية)	وزارة المالية (دائرة الرقابة الإدارية والمالية - القطاع الأمني) جزء من الأمن العام	مراقبة نفقات السلطة الوطنية الفلسطينية وإيراداتها، والقروض والسلف والمخازن والمستودعات على النحو الذي يقرره القانون - تنفيذ السياسات المتصلة بالرقابة والتفتيش على الوجه الذي يضمن تعزيز الشفافية والمصداقية والوضوح في عمل الحكومة والمؤسسات والأجهزة العامة ومن في حكمها - تطبيق اللوائح والبرامج القائمة للجهات الإدارية وصرفها، ومراقبة مدى توافقها مع القوانين والأنظمة السارية.	ديوان الرئاسة رئيس الوزراء الجلس التشريعي مجلس الوزراء هيئة مكافحة الفساد السلطات القضائية	٤٠ موظفًا	ديوان الرقابة المالية والإدارية الجلس التشريعي النيابة العامة	- قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤ - قرار مجلس الوزراء رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٥ بشأن النظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة - قرار مجلس الوزراء رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تعديل قرار مجلس الوزراء رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٥ بالنظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة - القانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم الوزارة العامة والشؤون المالية	- القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الكسب غير المشروع - القانون المعدل رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ - القانون المعدل رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الكسب غير المشروع - نظام شؤون الموظفين في هيئة مكافحة الفساد رقم (٩) لسنة ٢٠١١
	هيئة مكافحة الفساد			الحقيق في قضايا الفساد في القطاع الأممي (كما تتولى المسؤولية عن متابعة أي قضية فساد يرفعها ديوان الرئاسة، ومجلس الوزراء، والسلطة القضائية، والنيابة العامة، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والجمعيات الخيرية وغيرها)	الجلس التشريعي النيابة العامة				
	هيئة مكافحة الفساد			تطبق الهيئة نظام عقد جلسات الاستماع لاتخاذ القرارات الطارئة بشأن قضايا الفساد. وبناءً على ذلك، ترسل الهيئة قراراتها إلى المحكمة لإعداد وتنفيذ السياسات العامة حول مكافحة الفساد	الجلس التشريعي النيابة العامة				